اقتصاد

منح طلاب الأولمبياد الفائزين بجوائز عالمية والأول محلياً قبولاً جامعياً

السيدة أسماء الأسد: المرسوم يؤمن مستقبلاً أفضل للطلاب عبر الجامعة وما بعد

الوطن

شاركت السيدة أسماء الأسد يوم أمس بتكريم وتتويج الفائزين بالمراكز العشرة الأوائل في المنافسات النهائية للأولمبياد العلمي السوري في اختصاصات الرياضيات والفيزياء والكيمياء وعلم الأحياء والمعلوماتية وذلك في حفل فني بدار الأسد للثقافة والفنون بدمشق.

فقد أصدر السيد الرئيس بشار الأسد أمس المرسوم التشريعي رقم ٤ والمتضمن قبول طلاب الأولمبياد العلمي السوري من حملة الشهادة الثانوية الحائزين على جوائز عالمية معتمدة في الأولمبياد الدولية أو الآسيوية والفائزين الأوائل أيضاً في الأولمبياد الوطني السوري في أي من اختصاصاته العلمية المعتمدة في الجامعات السورية من دون التقيد بأحكام القبول الجامعي.

وهو ما اعتبرته السيدة أسماء الأسد في كلمة لها خلال حفل التكريم «إنه يؤمن مستقبلاً أفضل للطلاب عبر الجامعة وما بعد».

وقالت: «بدأنا الأولمبياد العلمي السوري منذ عشر سنوات وكان هدفنا أن نصل لطلاب متميزين مبدعين وطرق تعلم مختلفة وأكثر تطوراً».

وأضافت: «إن مشروع الأولمبياد انتقل من مادة واحدة و١٠٠ طالب مشارك عام ٢٠٠٦ إلى خمسة اختصاصات وأكثر من ٤٥ ألف طالب من مختلف المحافظات عام ٢٠١٦ ما يدل على أن رؤية الأولمبياد انتشرت وتوسعت وبات المجتمع أكثر تقبلاً لفكرته وثقافته كما أنها تأكيد على مصداقية العمل ونزاهته وشفافيته ومعاييره الواضحة» مشيرة إلى أن المشروع انتقل من حلم إلى كيان حقيقي ولا سيما مع مشاركات الطلاب في المنافسات العالمية وتسجيل بصمتهم فيها.

وأكدت أن «الأولمبياد السوري لم يقف عند أول نجاح عالمي بل استمر بالمشاركة في المنافسات الدولية وازدادت خبرته ومعرفته حتى حصد بكل فخر ثلاث ميداليات برونزية وميدالية فضية عام ٢٠١٥» مشيرة إلى أن سورية من الدول العربية القليلة التي تشارك في الأولمبيادات العالمية.

وقالت السيدة أسماء الأسد «راهن الكثيرون على توقف مشروع الأولمبياد نتيجة الحرب التي تواجهها سورية لكنها كانت بمثابة تحد لنثبت للعالم أن شباب سورية شباب المعرفة والعلم والتقدم قادرون على الدفاع عن وطنهم والعمل على تطويره ليبقى بلد الحضارة والثقافة والتاريخ رغم كل الظروف».

وأكدت أن «الاستمرار بمشروع الأولمبياد يحتاج إلى تضافر جميع الجهود لرعاية الطلاب واستثمار طاقاتهم ليسيروا على الطريق الصحيح ويردوا الجميل لبلدهم ومجتمعهم ويبنوا سورية ويطوروها بمحبة وضمير وعلم وقوة لأنها تستحق».

وكشفت عن إطلاق هيئة للتميز والإبداع خلال الفترة القادمة تحتضن مشروع الأولمبياد العلمي السوري والمركز الوطني للمتميزين من أجل استقطاب أكبر عدد من الطلاب المبدعين بأوسع الاختصاصات مشيرة إلى أن «إطلاق الهيئة يؤكد أن المشروع مستمر وسنواصل دعمه واحتضانه بشكل ممنهج وعلمي ليستمروا بالعطاء والتميز».

وعبرت عن شكرها لفريق عمل الأولمبياد وكادر الهيئة الوطنية وكل من آمن بالفكرة ونفذها بمختلف المجالات ووفر للطلاب تجربة علمية واجتماعية وثقافية ووطنية وفخرها بجهود الطلاب والأساتذة وقالت: «فخورة أيضاً بأنني من سورية الوطن الذي ينجب المبدعين».

وتوجهت بالرحمة على أرواح شهداء المجزرة البربرية التي ارتكبها تنظيم «داعش» الإرهابي في البغيلية بريف دير الزور وكل شهداء سورية المدنيين والعسكريين».

بدوره أكد رئيس الهيئة الوطنية للأولمبياد العلمي السوري عماد العزب أن الأولمبياد العلمي السوري احتضن على مدى عشر سنوات شباب الوطن الطامحين فتعلموا فيه وحفزوا أقرانهم على الإنجاز ومارسوا بذلك أرقى أشكال الحرية والمواطنة والانتماء مبيناً أن شباب الأولمبياد العلمي السوري تحدوا الجهل والإرهاب وتابعوا المسيرة وحققوا الإنجازات والجوائز العالمية وكانوا من موقعهم يجسدون خيار المقاومة والانتصار بالفكر والعلم وعبر العزب عن شكره للجهات الحكومية والمنظمات الأهلية والشعبية مبيناً أن التميز والإبداع والطموح والتحدي وإدارة المعرفة وتنظيمها عناوين وسمت مسيرة الأولمبياد الوطني.

> هيئة للتميز والإبداع تحتضن الأولمبياد ومركز المتميزين لاستقطاب أكبر عدد من المبدعين

هذا ونص المرسوم التشريعي رقم ٤ على أنه يقبل طالب الاولمبياد العلمي السوري من الجنسية العربية السورية ومن في حكمه الحائز شهادة الدراسة الثانوية العامة السورية «الفرع العلمي» في سنة القبول نفسها في الاختصاصات التي يحددها مجلس التعليم العالي في الجامعات السورية الخاضعة لأحكام قانون تنظيم الجامعات دون التقيد بأحكام القبول المحددة في اللائحة التنفيذية.

وحدد المرسوم حالات القبول في الجامعات وهي أن يكون حائزاً إحدى الجوائز العالمية المعتمدة في الأولمبيادات الدولية أو الآسيوية سواء كانت ميدالية ذهبية أم فضية أم برونزية أم أنه حاصل على شهادة تقدير دولية أو آسيوية، مشيراً إلى أنه يقبل الفائز الأول في الأولمبياد العلمي الوطني على مستوى الجمهورية العربية السورية في أي من اختصاصات الأولمبياد العلمي المعتمدة.

واشترط المرسوم ألا يقل معدل الطالب في مادة الاختصاص الذي تفوق فيها في الشهادة الثانوية عن ٩٠ بالمئة، على أن يحدد مجلس التعليم العالي مادة الاختصاص في الشهادة الثانوية المقابلة للاختصاصات الجامعية التي سيتم قبول الطالب فيها.

ومنح المرسوم الطلاب المقبولين في الجامعات جميع حقوقهم فيما يتعلق بالإيفاد إذا أبدى رغبته بذلك أثناء المواعيد التي تحددها اللجنة التنفيذية للبعثات العلمية، منوها إلى أن الموفد إذا استنكف عن إكمال دراسته أو حصل على الإجازة بدرجة مقبول يطالب بالمبالغ التي صرفت عليه في مرحلة الدراسة الجامعية.

وبين المرسوم أن الموفد إذا حصل على درجة الإجازة بتقدير جيد على الأقل يعين في الجامعات الحكومية أم الجهات العامة البحثية أم أي جهة أخرى يحددها رئيس مجلس الوزراء مؤكداً أنه في حال حصل على درجة الإجازة بتقدير جيد جداً فإنه يوفد للحصول على شهادة الدكتوراه لصالح الجهات السالفة الذكر.

كما أجاز المرسوم إيفاد الطالب الموفد إلى أحد البرامج الجامعية المخصصة لخريجي المركز الوطني للمتميزين موضحاً أن كل ما لم يرد عليه نص في هذا المرسوم يطبق على الموفد أحكام قانون البعثات العلمية الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٦ لعام ٢٠١٣.

«العقاري» يعترف: إحجام المواطنين عن القروض التشغيلية بسبب مدة السداد

محمد راكان مصطفى

كشف مسؤول في المصرف العقاري لـ«الوطن» أنه وحتى تاريخه لم يتم التقدم بأي طلب للحصول على قرض من القروض التشغيلية التي أطلقها المصرف مطلع العام الحالي، بناء على توجيهات مجلس النقد والتسليف.

وبيّن أن السبب وراء الإحجام عن التقدم من المواطنين للحصول على القرض يعود إلى قصر فترة سداد القرض والمحددة بعام واحد، إضافة إلى أن هذه القروض موجهة لتشغيل المشروعات، مشيراً إلى أن هذا القرض يساعد المنتج على إتمام الدورة الإنتاجية ما يفرض ضرورة نشر التوعية لدى الصناعيين حول هذا النوع من المشروعات وطريقة الاستفادة منه.

وأوضح أن المصرف العقاري هو المصرف الوحيد حتى الوقت الحالي الذي أطلق القروض التشغيلية تنفيذاً لتوجيهات مصرف سورية المركزي، على حين إن باقي المصارف وحتى تاريخه لم تقم بإطلاق منح القروض التشغيلية باستثناء المصرف الزراعي الذي باشر بمنح القروض.

هذا وحددت التعليمات التنفيذية الصادرة عن المصرف العقاري الفائدة المطبقة على هذه القرض بما لا يقل عن ١٣٪ ، وذلك بعد مراعاة أن الفائدة المطبقة حالياً على الوديعة التي تصل ١١٪ والكلفة على الودائع بحدود ٩٪، وفي حال الطلب بتمديد أو جدولة القرض أو أي من أقساطه يجب ألا تتجاوز المدة ستة أشهر.

وعن الضمانات يجب أن يتم تقديم ضمانة عقارية سكنية في منطقة آمنة بحيث يمكن إجراء كشف عليها والتنفيذ عليها إن لزم الأمر، على ألا تقل القيمة التقديرية عن ٢٠٠٪ من قيمة القرض مع إمكانية أن يتكون الضمانة باسم الغير.

واشترطت أن يكون المشروع المطلوب تمويله جاهزاً للاستثمار، وأن يتم تقديم دخل فعلي قائم، كما اشترطت أن يتم إجراء كشف فني على المشروع من الفرع بعد ستة أشهر من التمويل للتأكد من أن مبلغ القرض قد صرف على المشروع وعلى مسؤوليته وفي حال عدم استخدامه في المشروع الممول يقوم الفرع المعني بالتنفيذ على الضمانة مباشرة ويتم إعلام الإدارة العامة بذلك، كما حددت التعليمات التنفيذية قيمة عمولة الارتباط بنسبة ١ ٪ يتم استيفاؤها من قيمة القرض الممنوح.

ورأى مديرون في المصارف العامة أن القروض التشغيلية والشروط الموضوعة من المصرف المركزي من حيث المدة والضمانات تجعل من الصعوبة بمكان الاستفادة منها وخاصة أن المسؤولية في منح القروض وقبول الضمانات تقع على عاتق مجلس إدارة المصرف ومديره.

يشار إلى أن المصرف التجاري أصدر التعليمات التنفيذية لمنح القروض ولكن حتى تاريخه لم يبدأ بمنحها. إضافة إلى مصرف التوفير والمصرف الصناعي ومصرف التسليف التي لم تطلق القروض السلفية حتى تاريخه.

مع العلم أن مجلس النقد والتسليف كان قد أصدر قراراً بالسماح باستئناف منح القروض التشغيلية للمصارف العامة، إضافة إلى مطالبة وزير المالية عن المصارف العامة بالإسراع في وضع التعليمات التنفيذية للقروض التشغيلية وطلب مصرف سورية المركزي بالإسراع لإطلاق القروض التشغيلية والإعلان عنها بطريقة لائقة.

حرب «البراميل السوداء»

علي نزار الآغا

انشغل العالم في العام ٢٠١٠ بخلق آليات تنافسية للخروج بأقل الخسائر الممكنة من الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨، فاشتعلت ما سماها وزير المالية البرازيلي جويدو مانتيجا «حرب العملات»، وهو الذي كان أول من حذر من نشوب هذه الحرب في ساحات الاقتصاد العالمي، في أيلول من العام ٢٠١٠.

يتكرر مشهد الاقتصاد العالمي اليوم، ولكن هذه المرة في أسواق النفط، إذ بدأت تظهر ملامح حرب نفط في أسواق العالم، مع تحرك أسعار «البراميل السوداء» هبوطاً مع التوقعات التي انتشرت نهاية العام الفائت «٢٠١٥» وكان أشهرها، الأكثر تشاؤمية، التي صدرت عن بنك غولدمان ساكس، إذ توقع استمرار انخفاض سعر برميل النفط حتى ٢٠ دولاراً للبرميل، وها هو السعر اليوم يتحرك هبوطاً دون ٢٩ دولاراً، قرب أدنى مستوى له في ١٣ عاماً، الأمر الذي يثير حفيظة الدول المصدرة للنفط، لاسيما دول الخليج العربي، خاصةً وأنها متوجسة نوعاً ما من تقرير مؤسسة كابيتال إيكونوميكس البريطانية للأبحاث الذي توقع أن تبدأ أسعار النفط المتراجعة بإلقاء ثقلها على النمو الاقتصادي في دول الخليج خلال العام الجاري (٢٠١٦)، كما توقّع نمو الناتج المحلي الخليجي بين ١ و٢٪ على مدى السنوات القليلة المقبلة، وهو أقل معدل للنمو شهدته منذ مطلع الألفية الثالثة، بغض النظر عن الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨.

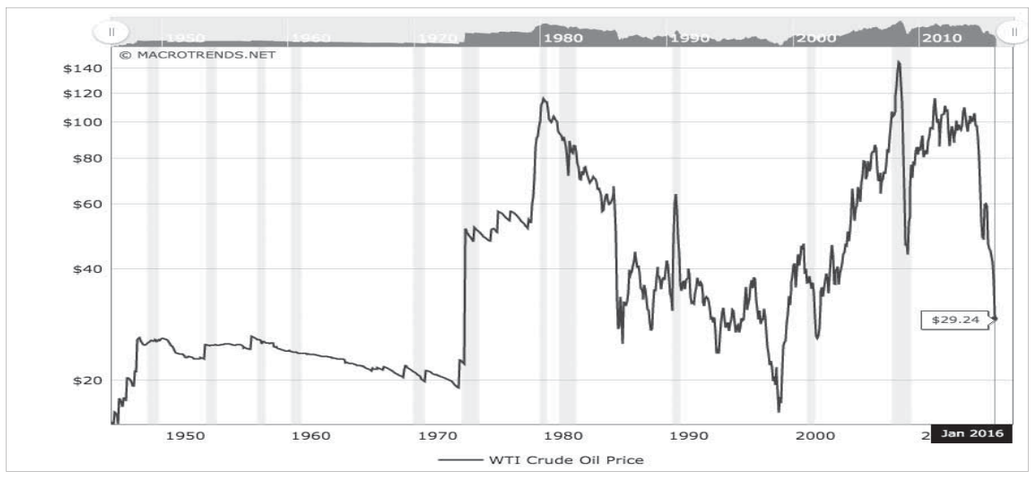

وصف المشهد

برز القلق على الساحة الدولية الأسبوع الماضي مع تزايد المخاوف من إمكانية أن يؤدي استئناف إيران صادراتها النفطية إلى زيادة العرض العالمي في ظل ضعف الطلب.

وبالفعل، أصدرت إيران قراراً يوم أمس بزيادة إنتاج النفط الخام بواقع ٥٠٠ ألف برميل يومياً لتطبق بذلك سياستها المتمثلة في تعزيز الإنتاج عقب رفع العقوبات عنها.

من جهته خفف وزير الطاقة الإماراتي، سهيل المزروعي، من وطأة ما يجري في أسواق النفط، وذلك في مقابلة خاصة أجرتها شبكة CNN الأميركية، مبيناً أنه «سوف نشهد تحسنا، لكنه لن يكون في الربع الأول أو الثاني، وأعتقد أن الصعوبات ستستمر في الأشهر الستة الأولى، وبهذا المعدل لا نتوقع تحركاً كبيراً للأسعار باعتبار التراجع خلال النصف الأول من العام».

وفي محاولة لإخفاء خالة القلق مما يجري في أسواق النفط وانعكاساته الاقتصادية السلبية على دول الخليج العربي، «غرّد» نائب رئيس دولة الإمارات محمد بن راشد آل مكتوم، بأن الإمارات ستحتفل بتصدير آخر برميل من النفط، في إشارة إلى تخلص اعتماد اقتصادها على النفط.

إلا أن الشركات العالمية لم تستمع إلى هذا الكلام، فوقع الأسعار في الأسواق أقوى، إذ أعلنت شركة «وود ماكنزي» لاستشارات الطاقة، أن انهيار أسعار النفط أجبر ٨٦ شركة عملاقة على تعطيل مشاريع نفط وغاز تقدر قيمتها بنحو ٣٨٠ مليار دولار.

بدورها أعلنت شركة رويال داتش شل يوم أمس أنها قررت الانسحاب من خطة تطوير حقل باب للغاز العالي الكبريت في أبوظبي وعزت ذلك لهبوط سوق النفط.

تحت مجهر الاقتصاد

تقدّر الفجوة بين الطلب العالمي على النفط والعرض بنحو ٢,٢٨ مليون برميل يومياً، لمصلحة العرض، وذلك على أساس بيانات منظمة الأوبك المعلنة في تقريرها الشهري الصادر يوم أمس (اطلعت «الوطن» على نسخة إلكترونية منه)، إذ بلغ وسطي الطلب اليومي في آخر شهر من العام الفائت (٢٠١٥) بنحو ٩٢,٩٢ مليون برميل يومياً، في حين بلغ وسطي العرض ٩٥,٢ مليون برميل يومياً.

ومع قرار إيران يزيادة إنتاجها ٥٠٠ ألف برميل يوم أمس، تزداد الفجوة إلى ٢,٧٨ مليون برميل يومياً، أي بنسبة ٢٢٪، وإذا واصلت نشاطها برفع إنتاجها إلى مليون برميل، ستزيد الفجوة إلى ٣,٢٨ ملايين برميل نفط يومياً، أي بنسبة ٤٤٪.

إلى ذلك، فإن الضغط في سوق النفط يعني ٣,٢٨ ملايين برميل يومياً عرضاً زائداً عن الطلب، (وهذا يمثل ٣,٥١٪ من الطلب اليومي في سوق النفط) ما يعني استمرار هبوط الأسعار وفق آلية العرض والطلب.

منظمة الأوبك تعتمد على المنافسين من خارجها، لخفض إنتاجهم، بحيث تلجم أسعار النفط المتهاوية، لمنع حدوث كارثة اقتصادية بالنسبة للدول المصدرة للنفط، وفي الوقت نفسه تحاول الدول المنافسة الضغط على الأوبك لخفض الإنتاج، ولكن دون جدوى.

سيناريو «حرب البراميل السوداء» لاشك أنه سيتوقف عند حدٍ معين من الانخفاض، ولكن الحديث اليوم هو عن كلفة تلك الحرب، وتداعياتها الاقتصادية، لاسيما أن هناك دولاً أوروبية ونامية، سعيدة بهذا الانخفاض لأنه يخفض من فواتير استيراد النفط وينشط الصناعات، ويمنح ميزة تنافسية لسلعها في الأسواق العالمية بسبب انخفاض تكاليف إنتاجها بسبب انخفاض تكاليف الطاقة، من دون أن تضطر إلى تخفيض قيمة عملاتها الوطنية.

ولكن، لا يمكن لأحد حتى الآن تحديد هذا الحدَ الذي سوف ترتد فيه أسعار النفط باتجاه منطقة الأمان الخضراء، علماً بأن بعض الأوساط الإعلامية العالمية بدأت تشير إلى مستوى ١٠ دولارات للبرميل الواحد.

إلى ذلك، فإنه عند مستوى أدنى من الحالي، سوف نشهد حركة من قبل المضاربين أولاً، في السوق، باتجاه الشراء، بمجرد بروز إشارات إلى تغير موقف الأوبك، فيزداد الطلب بشكل كبير على النفط بهدف تحقيق أرباح رأسمالية مهمة، كما يشكل هبوط البرميل قرب ٢٠ دولاراً فرصة قد لا تتكرر في نصف قرن لبعض الدول كي تدعم أو تكون مخزونات إستراتيجية من مصدر الطاقة الرئيسي في العالم، وهنا لا يمكننا أن نخفي وجود أصابع خفية ساهمت في وصول المشهد العالمي اليوم إلى ما هو عليه بهدف تعزيز المخزونات الإستراتيجية لدى بعض الدول العظمى بأقل كلفة ممكنة. كما لا يمكننا أن نؤكد هذا الأمر.

ولكن المرجح أن تفقد دول مجلس التعاون الخليجي بين الثلث إلى النصف من مخزونها النفطي الكلي المقدر بحوالي ٢,٤ تريليون دولار، وفقاً لمعهد صندوق الثروة السيادية بالعالم، خلال السنوات الأربع القادمة، لترميم خسارتها الاقتصادية.

مما لاشك فيه أن روسيا وإيران تتأثراً أيضاً بهذا السيناريو الأسود، ولكن يبدو أن إيران تعتمد على اقتصاديات الحجم في امتصاص تداعيات «الحرب النفطية»، فزيادة إنتاجها حالياً نصف مليون برميل، يؤمن إيرادات تسد العجز الحاصل جراء انخفاض السعر، فتقلص بذلك من آثار العجز في موازناتها.

وبالأرقام، تنتج إيران يومياً ٢,٨٨ مليون برميل نفط يومياً (بحسب آخر بيانات الأوبك) وبزيادتها ٥٠٠ ألف، سوف يزيد إنتاجها يومياً إلى ٣,٣٨ ملايين برميل لتصبح بذلك ثالث أكبر المنتجين في الأوبك بعد السعودية والعراق، متخطية الإمارات العربية المتحدة.

أي إن زيادة الإنتاج بنحو ١٧,٤٪ سوف تقلص من العجز في الموازنة، وقد تزيد إيران إنتاجها بنسبة ٣٥٪ برفعه مليون برميل يومياً، ما سيمتص نسبة ليست هينة من العجز المالي. ولكن على حساب الاحتياطيات النفطية.

أما روسيا، فقد اتجهت نحو الغاز، لتوسيع دائرة التعاون في مجال الطاقة مع دول مجلس التعاون الخليجي.

بقي أن نشير إلى أربع نقاط رئيسية، أولها أن تحول اقتصاديات الدول المصدرة للنفط باتجاه اقتصاد المعرفة أو أي أشكال اقتصادية إنتاجية أخرى محركة للنمو الاقتصادي ودافع للتنمية غير النفطية، يحتاج وقتاً طويلاً ليعطي نتائج ملموسة، كما يحتاج تمويلاً هائلاً، ينتج ضغوطاً على السياسات المالية والنقدية في تلك الدول.

ثانياً، سوف تتأثر تحويلات العاملين في تلك الدول إلى ذويهم في الدول النامية، مع تأثر النشاط الاقتصادي سلباً، ما يساهم في نقل جزء من هذا الأثر السلبي على اقتصاديات الدول النامية التي تعتمد بصورة مهمة على تحويلات المغتربين.

ثالثاً، الانخفاض الحاد في سعر النفط سوف يولد أزمة حادة في أغلب بورصات العالم، ولاسيما الدول المصدرة للنفط، إذ سوف تنهار أسعار أسهم كبرى شركات النفط، وما يرتبط بها من قطاعات أخرى، ما يتطلب تحرك سريع لامتصاص هذه الأزمة المتوقعة، كي لا نشهد أزمة عالمية جديدة على غرار أزمة العام ٢٠٠٨.

رابعاً، على الدول المستوردة للنفط والتي تعاني من ظروف حرب كسورية، استثمار هذا الواقع النفطي العالمي، ولاسيما أنها أمام فرصة ذهبية، لتقليص عجز موازنتها، وتخفيف الأعباء المعيشية على المواطن.

وفي النهاية، سوف يزداد الوضع سوءاً، فيما لو سعت بعض الدول لتحدي إيران بزيادة انتاجها هي الأخرى، عندها، تأخذ «الحرب النفطية» شكلها الحقيقي في ميدان السوق العالمية.

مسؤول نفطي لـ«الوطن»:

انخفاض أسعار النفط عالمياً يخفض مديونية الخزينة العامة للدولة

علي محمود سليمان

بيّن مدير شركة نفط (طلب عدم ذكر إسمه) أن انخفاض سعر النفط عالمياً يساعد في انخفاض الفاتورة النفطية على الخزينة السورية، لكن مع ملاحظة أن النفط والمشتقات التي يتم توريدها إلى سوريه هي نوعان، الأول هو النفط الخام والذي يأتي من خلال الخط الائتماني الإيراني وهو دين مؤجل لا يتم الدفع المباشر فيه من قبل الحكومة السورية، ولسد نقص الإمدادات عن الكميات التي تورد يتم استيراد مشتقات نفطية وهي النوع الثاني، وبالتالي لا يوجد استيراد للنفط الخام من خارج هذين الخطين، وإنما هناك تكرير نفط خام لصالح القطاع الخاص من خلال استثمار مصافي النفط.

ولفت إلى أن انخفاض الأسعار عالمياً يخفض من مديونية النفط المستورد من إيران والمشتقات النفطية التي نستوردها وبالتالي يخفض النفقة على الحكومة، وبالتالي وفي ضوء هذه الحالة من انخفاض أسعار النفط عالمياً يجب أن نشهد حالة انخفاض لأسعار المشتقات النفطية، ومن المعروف أن هناك لجنة معنية بدراسة أسعار المشتقات النفطية وهي التي تتابع دراسة رفع وخفض الأسعار.

مع ملاحظة أن ما يترافق مع انخفاض أسعار النفط هو ارتفاع سعر صرف الدولار أمام الليرة السورية، والمشتقات النفطية تشترى بالقطع الأجنبي وليس بالليرة السورية، ولذلك فإن انخفاض قيمة الليرة السورية يذهب بالفرق من انخفاض سعر النفط عالمياً، ولكن تحديد هامش الفرق يجب أن يحدد من قبل الجهات المعنية بهذه الدراسات، وبشكل عام يباع المنتج النهائي من المشتقات النفطية للمواطن بالليرة السورية، لذا فإن الانخفاض بقيمة الليرة أمام العملة الصعبة هو ما يأكل الوفر.

وفيما يتعلق بالتوقعات العالمية باستمرار انخفاض أسعار النفط اعتبر أن هذه التوقعات غير دقيقة ولا أتوقع أن يستمر هذا الانخفاض، كون هناك مصالح دول ستنهار، وذلك كون الاقتصاد العالمي سيتأثر سلباً نتيجة عدم وجود أموال ناجمة عن بيع النفط، حيث سيؤدي لتخفيض الإنفاق وبالتالي تخفيض بالنفقات الاستثمارية على المشاريع التنموية في الاقتصاد لدول العالم، ما يؤثر على فرص العمل ويخلق بطالة ومشاكل اجتماعية.

موضحاً أن الأمر هو عرض وطلب في السوق العالمي، وأولهم السعودية كأكبر المنتجين للنفط والتي لم تخفض إنتاجها ولذلك لحقت بها بقية الدول واستمرت بالضخ بكل إمكانياتها، ولكن الطلب انخفض نتيجة التراجع الاقتصادي وخاصة في الصين ما خلق هذه الأزمة في انخفاض أسعار النفط، ولذلك لا يجد المسؤول النفطي إمكانية بأن تتحمل الدول هذا الاستمرار في الانخفاض، حيث إن أول المستفيدين هي الدول الغربية التي تصنع سلع ومنتجات تعتمد على النفط، حيث أن سعر الحديد لم ينخفض عالمياً مع أن النفط يشكل ٣٥٪ من صناعة الحديد، وكذلك الأمر لم تنخفض أسعار الغذاء والمعدات لم تنخفض أسعارها، إذاً الفارق بالتكلفة يزيد ربح الشركات الغربية وحكومات تلك الدول، والخاسر هو الشركات المنتجة للنفط وبالتالي حكومات تلك الدول، وهذا الأمر على زمن أطول سيؤثر سلباً على مرودية المشاريع والاستثمارات في التنمية الاقتصادية.